

ملخص فني

تم إعداد هذا المقتطف من قبل موظفي مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية لكن لم يتم المصادقة عليه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. وبخصوص المتطلبات، ينبغي الإشارة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

معيير المحاسبة الدولي ٢٩ "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع"

ينبغي أن يطبق هذا المعيار على البيانات المالية، بما في ذلك البيانات المالية الموحدة، لأي منشأة تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع.

ولا ينص هذا المعيار على أي معدل مطلق يُعتبر أنه ينشأ عنده التضخم المرتفع. وإن تحديد ما إذا كان إعادة بيان البيانات المالية بموجب هذا المعيار هو أمر ضروري تعتبر مسألة اجتهادية. ويشار إلى التضخم المرتفع عبر خصائص البيئة الاقتصادية للبلد وتضم، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- (أ) يفضل عامة الجمهور الحفاظ على ثروتهم في الأصول غير النقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبياً. ويتم استثمار مبالغ العملة المحلية المحتفظ بها على الفور للحفاظ على القوة الشرائية،
- (ب) ينظر عامة الجمهور إلى المبالغ النقدية ليس من ناحية العملة المحلية بل من ناحية العملة الأجنبية المستقرة نسبياً. ويمكن عرض الأسعار بتلك العملة،
- (ج) يتم البيع والشراء الآجل بأسعار تعوض عن الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان، حتى ولو كانت الفترة قصيرة،
- (د) ترتبط أسعار الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر أسعار معين، و
- (هـ) يقارب معدل التضخم التراكمي على مدى ثلاث سنوات نسبة ١٠٠٪ أو يتجاوزها.

ينبغي عرض البيانات المالية لمنشأة تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع من حيث وحدة القياس السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير. كما ينبغي بيان الأرقام المقابلة للفترة السابقة التي يتطلبها معيار المحاسبة الدولي ١ عرض البيانات المالية وأي معلومات متعلقة بالفترات السابقة بوحدة القياس السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير. ولغاية عرض المبالغ المقارنة بعملة عرض مختلفة، تُطبق الفقرتين ٤٢(ب) و ٤٣ من معيار المحاسبة الدولي ٢١ "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" (المعدل في عام ٢٠٠٣).

يتطلب إعادة عرض البيانات المالية وفقاً لهذا المعيار تطبيق إجراءات محددة إضافة إلى ممارسة التقدير والاجتهاد. ويعد التطبيق المتسق لهذه الإجراءات والأحكام من فترة إلى أخرى أكثر أهمية من الدقة المتناهية للمبالغ الناتجة المشمولة في البيانات المالية المعاد بيانها.

ويقتضي إعادة عرض البيانات المالية وفقاً لهذا المعيار استخدام مؤشر أسعار عام يعكس التغييرات في القوة الشرائية العامة. ويفضل بالنسبة لجميع المنشآت التي تعد التقارير بعملة الاقتصاد نفسه أن تستخدم المؤشر نفسه.

عندما يتوقف الاقتصاد عن كونه مرتفع التضخم وتتوقف المنشأة عن إعداد وعرض البيانات المالية التي يتم إعدادها وفقا لهذا المعيار، فإنه يتعين على المنشأة معاملة المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير السابقة باعتبارها الأساس للمبالغ المسجلة في بياناتها المالية اللاحقة.